

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح ذياب

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشة ، عبد الله السلطان ، جميل زريقات ، محمد عثمان

المميز : مساعد النائب العام /إربد .

المميز ضده : مبشر خلف إرشيد عليوي / وكيله المحامي أحمد العموش

قدم هذا التمييز بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٦ وذلك للطعن بالقرار الصادر عن
محكمة إستئناف إربد رقم ٩٩/١٥٧١ فصل ٢٦/٣/٢٠٠٠ والقاضي بـرد
الإستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية المفرق رقم ٩٩/١٧٣
فصل ٢٧/٢/٩٩ بإجراء التصحيح ليصبح مبشر خلف إرشيد عليوي بدلاً من
مبشير عليوي الغزالين وإلزام الجهة المدعى عليها بإجراء التصحيح اللازم في
سجلاتها وقيودها .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- إن سندات التسجيل وسجلات دائرة الأراضي وقيود رسمية ولا يطعن بما
ورد فيها إلا التزوير .
- ٢- كان على المحكمة أن تتأكد من كيفية إنتقال ملكية الأرض موضوع الدعوى
إلى المميز ضده .

ولهذه يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار

المميز .

التمييز الأردنية

سفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠٠٠/١٦٠٨

رقم القرار :

القرار

بعد التدقيق نجد أن واقعة الدعوى كما توصلت إليها محكمة الإستئناف تتلخص بأن المدعي مبشر خلف إرشيد عليوي أقام دعواه لدى محكمة بداية المفرق طالب بتصحيح إسمه في سندي التسجيل العائدين لقطعة الأرض رقم ١٠ من الحوض رقم ٤ ولقطعة الأرض رقم ٢٠ من الحوض رقم ٦ من أراضي قرية الياحج ليصبح مبشر خلف إرشيد عليوي بدلاً من مبشر خلف إرشيد الغزالين وإلزام المدعى عليها مدير عام دائرة الأراضي والمساحة ومدير تسجيل أراضي المفرق بإجراء التصحيح .

قررت محكمة البداية الحكم بإجراء التصحيح حسب الطلب وأيدتها محكمة الإستئناف في ذلك .

طعن ممثل المحامي العام المدني بهذا القرار تمييزاً .

وعن سببي التمييز نجد أن القضاء قد إستقر على تصحيح العقود الرسمية وفيها قيود دائرة الأراضي فيما يتعلق بأسماء المالكين إذا وقع خطأ فيها وتختص محكمة البداية بذلك بحكم ولايتها العامة . كما ان المشرع قد أجاز بخصوص المادة ٦/١٦ من قانون تسوية الأراضي لمدير الأراضي إجراء التصحيح إذ أن الخطأ الوارد في قيود التسجيل ناشئاً عن سهو كتابي .

وحيث أنه لم يرد أي دليل على ان الخطأ في إسم عائلة المدعي كان ناشئاً عن سهو كتابي وحيث ان ممثل المدعى عليها لم يقدم ما يمنع المحكمة من إجراء التصحيح الذي إنتهت إليه في قرارها موضوع الطعن (قرار الهيئة العامة رقم ٨١/٤٨٧ وقرار رقم ٨٤/٣٢٢ وقرار رقم ٨٦/٧٣٦) .

وحيث أن المحكمة قد توصلت لإجراء التصحيح في ضوء البينة المقدمة والتي تكفي لاستخلاص النتيجة فإن التمييز يغدو غير وارد ويتعين رده .

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٦/١٠/٢٠٠٠م

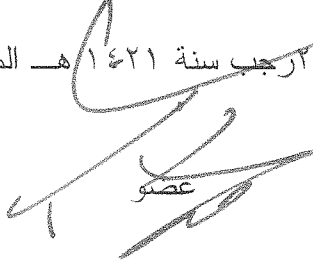
القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق

ل/م